



ملخص الحلقة:

تناول الإعلامي خالد أبو بكر واقع الفقر في مصر مشيراً إلى أن حوالي 30% من المواطنين يعيشون تحت خط الفقر الفعلي، رغم الأرقام الرسمية. وأكد على أهمية نقل نبض الشارع للحكومة، مع وضع معايير واضحة للعلاج على نفقة الدولة، وضمان عدالة توزيع الموارد. كما دعا إلى تشريع عاجل لحماية المواطنين من المطورين العقاريين غير الملتزمين، مشدداً على ضرورة تدخل الدولة لضبط السوق العقارية وحماية حقوق المواطنين.

وفي الشأن الرياضي والثقافي، شدد أبو بكر على أن نادي الزمالك "خط أحمر" يمثل جزءاً من التراث الرياضي المصري، داعياً جميع الأندية وال جماهير لدعمه. كما انتقد منشوراً للفنان محمد صبحي واعتبره غير لائق، مطالباً بالاعتذار وفصل التقييم الفني عن السلوك الشخصي. ومن جهتها، حذرت الدكتورة عالية المهدي من قيود الديون على الاقتصاد، داعية لتحويل التركيز نحو الاستثمار الصناعي والزراعي، وإعادة هيكلة الحكومة على أساس الأداء والنتائج لضمان نمو اقتصادي مستدام وتحسين حياة المواطنين.

مضامين الفقرة الأولى: التدخل الحكومي ضروري: أبو بكر يطالب بمعايير واضحة للعلاج وتشريع عاجل لمواجهة المطورين غير الملتزمين

استهل الإعلامي خالد أبو بكر الحلقة بالحديث عن المؤتمر الصحفي لرئيس مجلس الوزراء، الذي بدأ بكلمة للدكتور مصطفى مدبولي ثم أسئلة الصحفيين، وردّ خلالها على سؤال حول معدلات الفقر موضحاً أنها تتراوح بين 29 و30% مع احتمال زيادة بسيطة خلال السنتين الماضيتين، مؤكداً أن

منظومة الحقوق والواجبات: نحو تشريعات عقارية حازمة ومعايير عادلة للعلاج في ظل تحديات اقتصادية راهنة

الحكومة تعمل على زيادة الأجور واستقرار الأسعار وأن الرقم التقديري وليس نهائياً. وشرح أبو بكر مفهوم خط الفقر وفق تعريف البنك الدولي، المحدد بـ 2.15 دولار يومياً بأسعار 2017، مع تقسيم مستويات الفقر حسب دخول الدول، موضحاً أن نحو 30% من المصريين يعيشون دون الحد الأدنى لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وأشار إلى الفجوة بين الخطاب الإعلامي الحكومي وواقع المواطن، مؤكداً أن المؤشرات الاقتصادية لا تعكس بالضرورة القدرة الفعلية على تلبية احتياجات الحياة اليومية.

استعرض أبو بكر التحديات التي تواجه الأسر المصرية منخفضة ومتوسطة الدخل، مؤكداً أن دخولاً تصل إلى عشرين أو ثلاثين ألف جنيه لم تعد تكفي لتغطية المصروفات الأساسية من غذاء وعلاج وتعليم وصيانة. وفي سياق متصل، أثار تساؤلات حول غياب معايير واضحة للعلاج على نفقة الدولة، مشيراً إلى أن القرارات تبدو أحياناً عشوائية، ما يخلق ارتباكاً لدى المواطنين ويدفعهم للتنقل والبحث دون ضمان القبول. وأكد ضرورة أن تستند المعايير إلى الحاجة الفعلية والعوامل الإنسانية، مثل خطورة الحالة الصحية وضعف القدرة المالية وغياب التأمين، مقترحاً إعطاء أولوية لكبار السن فوق الثمانين عاماً، والأطفال دون الخامسة، والحالات الطارئة، خاصة مع إصدار نحو 2.5 مليون قرار علاج العام الماضي بتكلفة تقارب 10 مليارات جنيه.

كما أبدى خالد أبو بكر قلقه من تأخر إصدار تشريع يحمي المواطنين من المطورين العقاريين غير الملتزمين، حيث دفع كثيرون مبالغ كبيرة دون استلام وحداتهم في المواعيد المحددة، بينما تستغرق القضايا سنوات طويلة أمام المحاكم. وطالب بأن يكون العقد العقاري معتمداً من الدولة مع رقابة على الحسابات المخصصة للمدفوعات المسبقة، ومنع المطورين المتعثرين من الإعلان عن مشروعات جديدة حتى يلتزموا بمشروعاتهم القائمة. واختتم بالتأكيد على أهمية نقل نبض الشارع للحكومة، وضرورة تدخل الدولة لضبط سوق العقارات، وتحقيق عدالة حقيقية يشعر بها المواطن في حياته اليومية، مشيداً بالدكتور مصطفى مدبولي ومعتبراً أن استمراره قد يساهم في تحقيق استقرار اقتصادي ملموس.

مضامين الفقرة الثانية: عالية المهدي تحذر: الديون تقيّد الاقتصاد المصري واستثمارات الدولة تواجه فجوة تمويلية خانقة

تناولت الدكتورة عالية المهدي، أستاذ الاقتصاد، خلال حوارها مع الإعلامي خالد أبو بكر مفهوم خط الفقر، مؤكدة أن نسبة 30% التي تعلنها الحكومة تُعد رقماً رسمياً تحفظياً، في ظل تضخم مرتفع خلال عامي 2024 و2025 أدى إلى تآكل الدخل الحقيقي، مشيرة إلى أن زيادة الرواتب لا تعني تحسن القدرة الشرائية إذا سبقتها أو صاحبها زيادات أكبر في الأسعار. وأوضحت أن الأزمة لم تعد مقتصرة على الفقراء فقط، بل امتدت إلى موظفي البنوك والشركات ممن يتقاضون ما بين 20 و30 ألف جنيه شهرياً، حيث تلتهم مصروفات التعليم والصحة وفواتير الكهرباء معظم أو كامل دخولهم.

وفيما يتعلق بملف الديون، وصفت الدكتورة عالية الوضع الحالي بأنه «دائرة مفرغة»، حيث تلجأ الدولة إلى الاقتراض لسداد أقساط الديون السابقة، كاشفة أن نحو 142% من الإيرادات السيادية تُوجّه لخدمة الدين، ما يضطر الدولة للاقتراض قبل أي إنفاق على التعليم أو الصحة. وأشارت إلى أن مصر تسدد سنوياً نحو 38 مليار دولار خدمة دين خارجي، ما يشكل ضغطاً هائلاً على الموازنة وسعر الصرف، لافتة إلى أن الدين الخارجي عاد للارتفاع ليصل إلى 161 مليار دولار بنهاية 2025 بعد أن كان قد انخفض إلى 152 مليار دولار عقب صفقة رأس الحكمة، موضحة أن الأزمة تفاقمت بسبب تمويل مشروعات طويلة الأجل مثل الطرق والمدن الجديدة بقروض قصيرة ومتوسطة الأجل، ما خلق فجوة تمويلية كبيرة.

وانتقدت الدكتورة عالية سياسات الاستثمار وتوقيت وكثافة المشروعات القومية، موضحة أن عوائد بعض الاستثمارات كطريق الضبعة والمدن الجديدة طويلة الأجل، في حين أن القروض قصيرة الأجل، ما يزيد الضغط المالي، مؤكدة أن الاستثمار المطلوب حالياً يجب أن يركز على الصناعة والزراعة التحويلية لتحقيق عوائد سريعة بالعملية الصعبة وخلق فرص عمل فورية. كما دعت إلى إعادة هيكلة أداء الحكومة بتحويل مجلس الوزراء إلى «وحدة إدارة أهداف» تُحاسب على مؤشرات قابلة للقياس، وحذرت من رفع أسعار الغاز على المصانع واصفة ذلك بـ «الانتحار الاقتصادي»، مقترحة منح الأراضي مجاناً للمستثمرين مقابل التزام بالإنتاج والتصدير. وانتقدت غموض وثيقة ملكية الدولة وتأثيره على القطاع الخاص، مع دفاعها عن استمرار الدولة مؤقتاً في مشروعات كبرى مثل «مستقبل مصر» لضمان الأمن الغذائي، واختتمت بتأكيد أن تفاؤلها بعام 2026 مرهون بوقف الجباية، وتغيير الفكر الإداري نحو «النمو القفزي»، والانتقال من اقتصاد الاستهلاك والديون إلى اقتصاد الإنتاج والتصنيع، معتبرة أن الوقت هو العدو الأكبر لمصر حالياً.

مضامين الفقرة الثالثة: أبو بكر: الزمالك "خط أحمر" كجزء من تراثنا.. وما كتبه محمد صبحي لا يليق بقامته.

أعرب أبو بكر عن قلقه من مضامين بيان النيابة العامة بشأن أرض نادي الزمالك، والذي أشار إلى شبهة إهدار مال عام تُقدّر بنحو 780 مليون جنيه، موضحاً أن أعضاء مجلس إدارة النادي معروفون بحسن نيتهم وتبرعاتهم، وأن ما حدث قد يكون نتيجة إجراءات قانونية أو إدارية غير سليمة وليس تعمداً لإهدار المال العام، مؤكداً أن القضية تتطلب التزاماً كاملاً بالقانون والشفافية، وأن نادي الزمالك جزء أصيل من التراث الرياضي المصري ويستحق الدعم والحماية، مشيراً إلى أن لجنة وزارة العدل والخبراء تدرس الملف بدقة وداعياً للوقوف بجانب النادي لضمان استمراره وحسن إدارته مالياً وقانونياً. وفي سياق آخر، انتقد أبو بكر منشور الفنان محمد صبحي على إنستجرام، معتبراً أن الوصف الذي استخدمه لأرض غيره كان «عيباً» ولا يليق بقامة فنية كبيرة، لافتاً إلى أن الفنان عدل الكلمة لاحقاً بعد انتشار المنشور، وأن فريق البرنامج احتفظ بملقطات قبل وبعد التعديل، مشدداً على أن ما لا

منظومة الحقوق والواجبات: نحو تشريعات عقارية حازمة ومعايير عادلة للعلاج في ظل تحديات اقتصادية راهنة

يقبله الشخص لنفسه لا يجب أن يقبله لغيره، وأن المنشور كان واضح الدلالة للقارئ العادي حتى لو تم نفي القصد لاحقاً، مطالباً صبحي بالاعتذار،
الفضائيات ~ الخميس 18 ديسمبر 2025

و اختتم حديثه مؤكداً أن الانتقاد يخص المنشور فقط دون المساس بتاريخه الفني الذي يحترمه، مع التأكيد على ضرورة الفصل بين التقييم الفني والسلوك الشخصي واحترام السيادة والكرامة المتبادلة، خاصة من القامات الثقافية الكبرى.